فانه عند سيبويه مثل يا زيد الفاضل بالرفع وكذا البحث في لا اله الا هو
للتعريف والايجاب ايضا وفي لا اله الا اله واحد للايجاب واذا قيل
لا مستحقا للعبادة الا اله واحدا والا الله لم يتجه الاعتذار المتقدم لان لا
في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب وزعم الاكثرون أن المرتفع
بعد الا في ذلك كله بدل من محل اسم لا كما في قولك ما جاءني من احد الا
زيد ويشكل على ذلك ان البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول وقد يجاب
بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح أن يخلفهما ولكن
يذكر الخبر فيقال الله موجود وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ولم
يتكلم الزمخشري به في كشافه على المسئلة اكتفاء بتاليف مفرد له فيما زعم
فيه أن الأصل الله اله فالمعرفة مبتداء والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم
الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتداء وركبت لا مع الخبر فيقال
له فما تقول في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم انتصب خبر المبتداء فان قال
ان لا عاملة على لبس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف
الجزئين فاما قوله يجب كون المعرفة المبتداء فقد مر ان الاخبار عن النكرة
المخصصة المقدمة بالمعرفة جائز نحو أول بيت وضع للناس للذي ببكة
ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ما شئت من رجل أن ما مصدرية
وأنها وصلتها صفة لرجل وتبعه على ذلك صاحب الترشيح قال ومثله
قوله تعالى في أي صورة ما شاء ركبك اي في أي صورة مشيئة اي شاؤها
وقول ابي البقاء في تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله
ان وصلتها بدل من سواء وبدل الصفة صفة والحرف المصدري وصلته
في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة وقول بعضهم في ويل لكل همزة لمزة

الذي

الذي جمع أن الذي صفة والصواب ان ما في المثال شرطية حذف جوابها اي
فهو كذلك والصفة الجملتان معا واما الاية الاولى فقال ابو البقاء ما
شرطية او زايدة وعليهما فالجملة صفة لصورة والعايد محذوف اي عليها
وفي متعلقة بركبك انتهى وكان حقه اذ علق في بركبك وقال الجملة صفة
ان يقطع بان ما زايدة اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ولا تكون جملة
الشرط وحدها صفة والصواب ان يقال ان قدرت ما زائدة فالصفة
جملة شاء وحدها والتقدير شاءها وفي متعلقة بركبك او باستقرار
محذوف هو حال من مفعوله او بعدلك اي وضعك في صورة اي صورة
فان قدرت شرطية فالصفة مجموع الجملتين والعايد محذوف ايضا
وتقديره عليها ويكون في متعلقة بعدلك اي عدلك في صورة أي
صورة ثم استونف ما بعدها والصواب في الاية الثانية انها على تقدير
مبتداء وفي الثالثة أن الذي بدل او صفة مقطوعة بتقدير هو او أذم
او أعني هذا هو الصواب خلافا لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقا
ولمن اجازه بشرط وصف النكرة اولا بالنكرة وهو قول الأخفش زعم أن
الاوليان صفة لآخران في فآخران يقومان مقامهما الاية لوصفها بيقومان
وكذا قال بعضهم في قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور الذين
يبخلون ومن ذلك قول الزمخشري في أنما اعظكم بواحدة أن تقوموا لله
ان تقوموا عطف بيان على واحدة وفي مقام ابراهيم انه عطف بيان
على ايات بينات مع اتفاق النحويين على ان البيان والمبين لا يتخالفان
تعريفا وتنكيرا وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما ويؤيده
قوله في اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)